انطلاقاً من خطة العمل العالمية لتحقيق أهداف التعليم للجميع ومراجعة تقدم التعليم للجميع وتقييمه والرصد والتقييم المنتظم ، وتفعيل الدور والرؤية المستقبلية ، وتحديد السياسات التعليمية المتبعة ، وتحسين نوعية التعليم وجودته حرصت الحكومة الأردنية على توفير فرص التعليم للجميع ، بموجب ما تكفل به الدستور والقوانين والأنظمة ، حيث يؤكد الدستور الأردني على أن التعليم حق للجميع ذكوراً وإناثا بصرف النظر عن العرق والجنس والدين ، وفي جميع المراحل والمستويات، ومن هنا نجد أن الدستور ساوى بين الطلبة الأردنيين وغير الأردنيين من حيث القبول في المدارس الحكومية من حيث التعامل ، ويدل على ذلك عدد الطلبة غير الأردنيين الذين يقبلون في المدارس الحكومية في كل عام دراسي ، و عملت وزارة التربية والتعليم في الأردن بعدة مجالات لتكفل للطفل حقوقه ، ومن هذه المجالات إصدار الأسس والتعليمات المتعلقة بقبول طلبة الصف الأول الأساسي وأسس قبول وانتقال الطلبة ، وقبول الطلبة غير الأردنيين ، بهدف إتاحة فرص التعليم للجميع دون تمييز ، وتطبيق الأسس والتعليمات بما يتناسب والدستور الأردني وسياسة وفلسفة الوزارة.

وإيماناً من الدولة بحق التعليم للجميع حقاً أصيلاً كفله الدستور الأردني ، وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام الجميع ، باعتباره مرتكزاً أساسياً في قانون التربية والتعليم ، فقد قامت الوزارة بوضع التشريعات اللازمة التي تضمن إلزامية التعليم ومجانيته وتوفيره لطالبيه ومستحقيه في مرحلة التعليم الأساسي، ورافق هذه التشريعات التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية التي شملت كل مناطق المملكة لاستيعاب جميع الطلبة الذين هم في سن الدراسة كما قامت بوضع إجراءات كفيلة للحد من تسرب الطلبة من مرحلة التعليم الأساسي، وتم معالجة العديد من المشكلات التعليمية الناجمة عن التسرب في التعليم النظامي ، بحيث يمكن استدراك ما أخفق التعليم المدرسي في تحقيقه لأعداد كبيرة في سن التعليم ، وفي تضييق الفوارق الاجتماعية بين المواطنين ، وإلى تحقيق الانسجام والتوافق الأسري والاجتماعي ، وإلى التوازن السكاني وانفتاح المجتمع على العالم من حوله .

مستوى التحسن النوعي في تحقيق تعميم التعليم الأساسي :

في ضوء عمل مؤتمر دكار حول التعليم للجميع لتحقيق الأهداف الآتية:

١- توسيع وتحسين الرعاية والتربية الشاملتين في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدهم حرمانا.

٢- العمل على تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم أساسي إلزامي ومجاني ، وإكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على الفتيات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة ، وأطفال الأقليات الاثنية.

٣- ضمان تلبية حاجات التعليم لكافة الأطفال الصغار والراشدين من خلال الانفتاح المتكافئ ببرامج ملائمة للتعليم واكتساب المهارات الحياتية.

٤- إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الأساسي والثانوي، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم .

٥- تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج معترفاً بها وقابلة للقياس.

الحلول والإجراءات :

١- تقديم التغذية لطلبة المدارس الحكومية مما ساهم في الحد من ظاهرة العزوف عن التعليم حيث أن جميع مدارس البوادي الأردنية مشمولة بمشروع التغذية المدرسية والاستمرار في التوسع العامودي والأفقي في أعداد الطلبة المستفيدين ومدارسهم المستهدفة.

٢- تفعيل برامج الصحة المدرسية والكشف الدوري للطلبة .

٣- توعية الأهل من خلال عقد مجالس أولياء الامور والمعلمين بأهمية التعليم ومخاطر الزواج المبكر للفتيات.

٤- بناء مدارس في المناطق النائية وخاصة مدارس الثقافة العسكرية.

٥- التعاون مع الحكام الإداريين من أجل متابعة التحاق أبناء البادية في المدارس.

٦- فتح غرف صعوبات ومصادر تعلم وموهوبين .

٧- تكثيف دور الإرشاد التربوي في المدارس للتوعية بأهمية التعليم .

٨- التعاون مع وزارة الاوقاف لنشر الوعي بأهمية التعليم من خلال المساجد .

٩- العمل على ترغيب المعلمين في الخدمة في هذه المناطق من خلال نظام التجيير واعطاء الحوافز .

١٠- تزويد هذه المدارس بمختبرات حاسوب وتفعيل دور المختبرات المتحركة للطلبة وأولياء الأمور .

كيفية الوصول بالأنظمة التعليمية المدرسية إلى الأداء المتميز

الإجراءات

يمكن للإدارة المدرسية إيجاد بيئة مدرسية أفضل إذا تمكنت من العناية بالبيئة الجغرافية للمدرسة بشكل عام من حيث التهوية، وجعل المناخ ملائماً لعملية التدريس والعناية بالنظافة التامة للغرف الصفية و إتاحة الفرص الكافية للراحة والترويح من عناء الجدول المدرسي، وإن توفير الإمكانات السابقة والنظرة الشمولية للبيئة التعليمية ومحيطها الاجتماعي، وتطويرها على نحو يضمن تحسين نتاجات العملية التربوية ، باتت تشكل الأولوية الرئيسة للنظام التربوي في الأردن، ومن هنا جاء الاهتمام بأهداف التربية والتعليم.

التحديات والصعوبات لتحقيق الهدف خلال الفترة المطلوبة:

١- استخدام بعض المعلمين الأساليب التقليدية، وعدم قدرتهم على استخدام الأساليب الحديثة التي تساعد الطلبة على الاستيعاب مهما كان العدد.

٢- مشكلتي التسرب والرسوب في المدرسة بالرغم من أن النسبة قليلة مقارنة مع الطلبة الكلي ، ولكن لا بد من التفكير في معالجتها .

٣-الاكتظاظ والطلب المتزايد على التعليم نتيجة النمو المتزايد للسكان والزيادة الملحوظة في أعداد الطلبة غير الأردنيين أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد الطلبة مقارنة مع عدد المدارس ، وبالتالي التقصير في تلبية احتياجات الطلبة من حيث الأبنية المدرسية وصلاحيتها والمرافق التابعة لها، والتسهيلات التربوية التي يجب توافرها لخدمة العملية التعليمية التعلمية مثل مختبرات العلوم والحاسوب وغيرها، والطاقة الاستيعابية للمدارس.

٤-ضعف المعرفة عند بعض المعلمين بحاجات الطلبة الأساسية وخاصة في مرحلة التعليم الأساسية الدنيا التي بدورها تنقل دور الطالب من التعليم إلى التعلم .

٥- قلة عدد المعلمين الذين يمتلكون القدرة على إكساب الطلبة مجموعة من مهارات الحياة النافعة لغايات توظيفها في مواقف حياتية مستقبلية ، مما يؤدي ببعض الطلبة إلى عدم القدرة على مواجهة التحديات المختلفة والتصدي لها .

٦- ضعف الحوار الديمقراطي ما بين الطلبة والمعلمين .

الخطة المستقبلية لتحقيق الهدف في ضوء ما هو مدرج في المرحلة الثانية لبرنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة (ERfK 2) أو استراتيجية الوزارة وفق المؤشرات حتى عام ٢٠١٥.

السياسات والإجراءات المستقبلية للتربية والتعليم والتي تساهم في تطوير جودة التعليم في المدارس:

أولاً : مدخلات النظام التعليمي

السعي لتحقيق تربية نوعية مميزة تنعكس على كل مدخلات النظام التعليمي وعملياته ونواتجه ، مما يتيح له فرصة الإسهام في إحداث التغيير المجتمعي المنشود وترجمة شعار " التربية قضية وطنية " عملياً من خلال تعزيز مشاركة المؤسسات المجتمعية المختلفة في عملية تطوير النظام التربوي ومتابعة فعالياته .

ثانياً : التعليم الإلكتروني :

تيسير سُبل استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجالي التعليم والإدارة، والسعي لبناء نظام معلومات تربوية متكامل يربط مركز الوزارة بمديريات الميدان وصولاً إلى المدرسة .

ثالثاً : ديمقراطية التعليم :

تعزيز مشاركة الطلبة وتفعيل دورهم في الأنشطة التربوية المتنوعة وبخاصة الخدمات الاجتماعية وأنشطة السلامة العامة ، وإذكاء روح المبادرة وحب الاستطلاع والاستكشاف لديهم ، وتفعيل دور المجالس البرلمانية الطلابية، وتمكينهم من مهارات الحياة الأساسية.

رابعاً : المعلم الملهم :

التركيز على الدور الجديد للمعلم من خلال تأكيد دوره كميسر ، واقتداره على تهيئة أفضل الأجواء لنمو الطلبة عاطفياً واجتماعياً ونفسياً باتجاه إيجابي مع استخدامه لأساليب التعلم التشاركي التفاعلي .

خامساً : التقويم التربوي :

تطوير نظام التقويم التربوي بما فيه الامتحانات العامة والمدرسية شكلاً وموضوعاً وآلية، والتأكيد على قياس الجوانب المختلفة من قدرات الطالب ومهاراته واستعداداته .

سادساً : البيئة المدرسية :

تطوير البناء المدرسي كماً ونوعاً وتجهيزاً ، والاستغناء عن الأبنية المدرسية المستأجرة وذات الفترتين وتوفير البيئة الداعمة للعملية التعليمية ، والسعي لتحقيق الاستثمار الأفضل للأبنية والمرافق والتسهيلات التربوية ، وبناء علاقة شراكة حقيقية بين المدرسة ومجتمعها المحلي .

إلقاء الضوء على التقدم الذي تم إحرازه في مجال تحقيق تعميم التعليم الأساسي في إطار نسبة تحقق المؤشرات المستقبلية حتى عام ٢٠١٥ الواردة في التقرير الوطني لتقييم منتصف الامد للتعليم للجميع التطلعات المستقبلية:

الاستمرار بالعمل على تحقيق أهداف التعليم للجميع على كافة المحاور سابقة الذكر، وتحقيق ما تضمنته أهداف داكار من خلال التركيز على مشاريع وبرامج (ERfKE.2) المتعلقة ببرامج الطفولة و التعليم النظامي والتدريب والتقييم وغيرها من البرامج ، مما يساهم في تطوير مجتمع أردني بذوره طلبة أردنيون يمتلكون مهارات مختلفة ، قادرون على اتخاذ قرارات صائبة فيما يتعلق بنمائهم وتطورهم في المجالات كافة .

تكافؤ الفرص التعليمية

المساهمة على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من خلال ما يلي : -

- الارتقاء بالتعليم الاساسي وتجويده وتأكيد مفهوم إلزامية التعليم للمرحلة الاساسية بما يضمن الحد من ظاهرة التسرب بين الذكور والاناث خاصة في الارياف ، من خلال اعداد الخطط الازمة ، واصدار اسس وتعليمات الانتقال والقبول للطلبة واسس قبول طلبة الصف الاول الاساسي واسس قبول الطلبة غير الاردنيين واسس قبول ابناء الاردنيات.
- اعداد خطة برنامج دروس التقوية للطلبة ضعيفي التحصيل الدراسي في المملكة.
- تعزيز مشاركة الطلبة وتفعيل دورهم في الانشطة التربوية المتنوعة وبخاصة الخدمات الاجتماعية وانشطة السلامة العامة واذكاء روح المبادرة وحب الاستطلاع والاستكشاف وتمكينهم من مهارات الحياة الاساسية من خلال تفعيل مجالس الطلبة واولياء الامور والمعلمين .

- تأكيد أهمية التربية السياسية والمدنية في النظام التربوي وتعزيز المنهج الديمقراطي في التوجيه الوطني فكراً وسلوكاً ، والسعي لترسيخ مبادئ المشاركة والعدالة في الحياة المدرسية .

وفيما يتعلق بمستوى التحسن النوعي في رياض الأطفال:

أظهرت نتائج الدراسة التي قام بها المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية التحسن النوعي في رياض الأطفال الحكومية .
الدراسات التي أجريت على مستوى استعداد الطلبة خلال المدة المشار اليها.

تم إعداد دراسات لقياس استعداد الأطفال للتعلم وعلى مراحل:-
في عام ٢٠٠٧/ تم عمل دراسة على مستوى وطني من قبل المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية
تم عمل دراسة للبيئة المادية لرياض الأطفال.
التحديات والصعوبات لتحقيق الهدف خلال الفترة المطلوبة .
هناك مشاكل تتعلق بالاشراف على رياض الأطفال لوجود نقص في عدد مشرفي رياض الأطفال
هناك ضعف في مضمون وآليات تطبيق معايير الترخيص لرياض الأطفال الخاصة، وقد عملت الوزارة على تطويرها بالتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة ولكن لم يتم إقرارها بعد.
وجود المبادرات في برامج جديدة بتمويل جزئي في بعض الأحيان(تمويل للبناء دون تمويل التأثيث).
ضعف التنسيق بين مختلف الممولين لبرنامج رياض الأطفال.
التمويل أو البرامج تتخذ غالباً بفترة بسيطة وفجائية بحيث لا تكون مهيأة ضمن الخطة.
الخطة المستقبلية لتحقيق الهدف في ضوء ما هو مدرج في المرحلة الثانية لبرنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة تتطلع الوزارة من خلال المرحلة الثانية من مشروع تطوير التعليم نجو الاقتصاد المعرفي ايرفكي (ERfKE) التركيز على مرحلة رياض الأطفال وإعطاءها الأهمية الكبرى من حيث :

الاستمرار بالتوسع في إنشاء رياض الأطفال وتجهيزها وتأثيثها في المناطق النائية(الأقل حظاً ، إذ سيتم بناء(٦٠٠) جناح لرياض الأطفال خلال الأعوام الخمس القادمة.

تطوير سياسات للطفولة المبكرة

التركيز على النوعية والجودة في كل ما يتعلق برياض الأطفال من حيث المناهج والبيئة المادية والتدريب والتأهيل والخدمات المقدمة للأطفال، بما ينسجم مع المعايير النمائية للطفل الأردني

تطبيق معلمات رياض الأطفال للمنهاج المحوسب

تقييم أثر تطبيق المنهاج المحوسب على رياض الأطفال .

اعتماد مصادر تعليمية إثرائية (مشروع مكتبتي العربية) لتحقيق نتاجات تعلم منهاج رياض الأطفال

تطبيق وتنفيذ نظام الجودة في رياض الأطفال ، للمحافظة على مستوى التعليم من الجوانب المعنوية والمادية المتمثلة في البيئة التعليمية السليمة .

إقرار وتطبيق معايير تأسيس وترخيص رياض الأطفال الخاصة المحدثـــــة والمطورة.

التوسع في البرامج المجتمعية المتمثلة في برنامج التوعية الوالدية وبرنامج مشاركة الأهل كمتطوعين داخل صف الروضة .

تطوير المعايير المهنية لمعلمات رياض الاطفال.

إنشاء مركز التميز التربوي لتدريب وتأهيل العاملين في مؤسسات مرحلة ما قبل المدرسة

تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أما فيما يتعلق بأمية الكبار فإننا نورد مايلي:

مستوى التحسن النوعي في محو الأمية:

١- الناحية التعليمية ساهمت هذه البرامج في :
- توفير فرص التعليم للذكور والإناث على حد سواء تحقيقاً لأهداف التعليم للجميع.
- توفير فرصاً جيدة للكبار الراغبين في تعويض ما فاتهم من فرص التعليم ، وذلك بمعالجتها لبعض الإفرازات السلبية للتعليم النظامي .

٢- التكامل الرأسي والأفقي بين التعليم النظامي وغير النظامي من خلال :

- التعلم متعدد القنوات والتعلم الذاتي والتقنيات ، وذلك عن طريق الجمع بين التدريب والتعليم .
- تفعيل ديمقراطية التعليم لضمان تعلم أساسي لكافة المواطنين .
- ساهمت هذه البرامج في إعداد المعلمين الأكفاء لتولي تدريس هذه الفئة من المجتمع .

٣- الناحية الاجتماعية فقد:
- أكدت الاهتمام بشخصية الفرد الجسمية والصحية والنفسية ، وأكسبته المهارات الاجتماعية والأنشطة التي تساعده في مواجهة مشكلات الحياة.

- ساعدت في تحقيق دور الفرد الاجتماعي وتغيير أفكاره الخاطئة مما أدى إلى إكسابه المهارات اللازمة ليستطيع إحداث تغيير لديه ولدى المجتمع نحو الأفضل.

- ساعدت على استيعاب التحولات والتغيرات الاجتماعية والمعرفية ذات العلاقة بالتكنولوجيا والتقنيات العلمية والحضارة المختلفة التي تساهم في تقدم المجتمع.

الدراسات التي أجريت في مجال محو الأمية:

١. صلات الوصل بين التعليم الرسمي والغير رسمي:

٢. الدراسة التقويمية الشاملة لبرنامج محو الأمية في المملكة الاردنية الهاشمية

٣. الدراسة التشخيصية لواقع برامج التعليم غير النظامي
٤. دراسة لتطوير وتحديث وتجديد وتجريب واستحداث مناهج وكتب وأدلة جديدة للدارسين في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية
٥. دراسة حول المشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية في مشروع قضاء بلا أمية – قضاء أم الرصاص صمن وجهة نظر المعلمين والمشرفين الفنيين .

التحديات والصعوبات لتحقيق الهدف خلال الفترة المطلوبة

تتمثل الصعوبات التي تواجه الوزارة لتنفيذ البرامج الطموحة في مجال محو الأمية بما يلي:

١. عزوف بعض الأميين عن الالتحاق بمراكز محو الأمية خاصة الذكور منهم، وتسرب الدارسين في هذه المراكز، والناتجة عن:
   - الفقر والوضع الاقتصادي للأسر واعطاءه اولويه عن التعليم.
   - عدم تقديم حوافز مادية ومعنوية للدارسين .
٢. قلة دورات التأهيل والتدريب للعاملين في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية .

٣. قلة المصادر التمويلية والدعم الكاف لتطوير البرنامج.

٤. لا زالت كتب ومناهج تعليم الكبار قديمة ولا تتلاءم مع حاجات ومتطلبات وأعمار الكبار ولتواكب عملية التطوير التربوي .

الخطة المستقبلية لتحقيق الهدف في ضوء ما هو مدرج في المرحلة الثانية لبرنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة (ERfK 2) و إستراتيجية الوزارة وفق المؤشرات الرئيسة حتى عام ٢٠١٥.

١- مواصلة محاربة جيوب الأمية والتركيز على المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية من خلال خطة وطنية يجري العمل على إعدادها.
٢- التأكيد على مبدأ التعليم للجميع وتوفير الفرص التعليمية المناسبة دون تمييز بغض النظر عن الجنس أو الجنسية أو الديانة.
٣- فتح مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية في مراكز الأحداث ومراكز الإصلاح والتأهيل المختلفة وفتح مدارس داخل مراكز الإصلاح والتأهيل حيث تم افتتاح مدرستين في مركزي السواقة والموقر .
٤- تنفيذ المشاريع الريادية والمبتكرة في مجال محاربة الأمية مثل مشروع قضاء بلا أمية – ام الرصاص ومشروع منطقة بلا أمية – أم عياش .
٥- تفعيل دور المشاركة الشعبية لتأخذ دورها في مكافحة الأمية .
٦- العمل على فتح مراكز لتعزيز ثقافة المتسربين للذكور والإناث على حد سواء .
٧- التعاون مع وسائل الإعلام للتعريف بالتعليم غير النظامي وبرامجه.
٨- متابعة إنجاز الجزء الثاني لتطوير كتب ومناهج تعليم الكبار لتنسجم وحاجات ومتطلبات هذه الفئة من المجتمع.
٩- تعليم مبادئ اللغة الإنجليزية والحاسوب للدارسين في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية .
١٠-العمل على تعديل التشريعات بما يتناسب مع تشجيع التعليم والإقبال عليه .

القاء الضوء على التقدم الذي تم احرازه في مجال محو الأمية في اطار نسبة تحقيق المؤشـــرات المستقبلية حتى عام ٢٠١٥ الواردة في التقرير الوطني لتقييم منتصف الامد للتعليم للجميع:

سار الأردن في خطوات متطورة في خفض نسبة الأمية حيث تم تخفيضها من (٨٨,٠٠ %) عند صدور الدستور الأردني المعدل في عام (١٩٥٢) إلى (٧,٢%) وبواقع (٣,٧ %) للذكور و (١٠,٨%) للإناث) في نهاية عام (٢٠٠٩) .

برنامج محو الأمية

برنامج محو الأمية من أكبر البرامج التعليمية التي تقدم للكبار ، حيث يقدم البرنامج لملتحقيه الكتب والقرطاسية وبعض الحوافز مجاناً. وقد عملت وزارة التربية والتعليم في هذا المجال بأسلوبين هما:

✓ الأسلوب الوقائي:

يتمثل في توفير التعليم الأساسي المجاني والإلزامي لجميع أفراد المجتمع الذين هم في سن التعليم المدرسي من سن السادسة وحتى السادسة عشرة. وبذلك ، يكون النظام التربوي الأردني قد عمل على إغلاق الرافد الذي يغذي حجم الأمية وعمل على خفضها تدريجياً مع فتح القنوات بين التعليم النظامي وغير النظامي.

✓ الأسلوب العلاجي :

يقسم هذا البرنامج من حيث المستوى التعليمي إلى مرحلتين :

- الأولى تسمى مرحلة المبتدئين، ومدة الدراسة فيها (١٦) شهراً أو عامين دراسيين يمنح المتخرج منها شهادة دراسية تعادل شهادة الصف الرابع الأساسي .

- والثانية تسمى مرحلة المتابعين ، ومدة الدراسة فيها (١٦) شهراً أو عامين دراسيين يمنح المتخرج منها شهادة تعادل شهادة الصف السادس الأساسي .

فيما يتعلق بمشروع القرار المعنون (الحق بالتعليم في الظروف الطارئة) المقدم ضمن البند (١١٤) متابعة مخرجات قمة الالفية لاعتماده في الجمعية العامة وبعد الاطلاع على التقرير أرجو العلم بما يلي:

- التقرير أكد على كل الاتفاقيات الخاصة بحق التعليم والمساواة بين الذكور والاناث وحقهم في التعليم .
- عدم التمكن من انجاز مبادرة أهداف التعليم للجميع لأن التمويل لم يكن كافياً .
- ادانة استهداف الطلبة والمعلمين والمدارس والمشافي في حالات الصراع المسلح وأن المدارس مناطق آمنة ويجب احترام حقوق الانسان فيها .
- منع الاساءة التي ترتكب ضد المدنيين بسبب الصراع المسلح وكذلك الاستغلال الجنسي والعنف وعدم اشراك الاطفال في الصراعات المسلحة.

- الترحيب بتأسيس كتلة التعليم في ٢٠٠٦/٦/١١ كآلية مهمة في تقييم حاجات التعليم في حالات الطوارئ .
- التعليم في جميع المراحل للاستجابات الانسانية من خلال تنفيذ استراتيجيات وسياسات لتحقيق حق التعليم ، وكذلك الطلبة من المجتمع الدولي تقوية أنظمة التعليم الوطنية من خلال المناهج وتدريب المعلمين وزيادة قدرتهم للتكيف مع الطوارئ .
- بيئة مدرسية آمنة وحامية من خلال اعتبار الاعتداء على المدارس أو الطلبة جرائم حرب.
- التوصية بأن يضمن المجتمع الدولي وصول التعليم في حالة الطوارئ الى جميع الأطفال وخاصة المهمشين وغير القادرين والمصابين بالايدز والتهاب الكبد الوبائي واللاجئين.
- اعادة البناء بعد الطوارئ من خلال دعوة الدول المضيفة لاحترام حقوق اللاجئين في تعلم لغتهم وثقافتهم والتأكد من ان خطط الاعمار تلبي حاجات النساء و الأطفال والشباب .
- زيادة سياسات التمويل من خلال حث جميع الدول لزيادة تمويلها للسياسات والبرامج التي تنشر جودة التعليم في الطوارئ ، وتشمل تعليم اجباري مجاني للمرحلة الاساسية للذكور والاناث وتدريب المعلمين والالتحاق بالتعليم غير النظامي .
- دعوة المانحين الى زيادة مخصصات التعليم على الاقل ٤،٢% من اجمالي المساعدات الانسانية.
- الطلب من الأمين العام والممثل الخاص له بتضمين تقريرهما الى الجمعية العامة بفقرة حول التعليم أثناء الصراعات المسلحة يوضحون فيه الفجوات والتحديات في حق التعليم أثناء الصراعات المسلحة، وكذلك تنسيق المساعدات الانسانية في حالة الطوارئ وبيان أثر الصراع المسلح والكوارث الطبيعة على الأطفال والشباب للوصول الى التعليم.
- وعليه وبعد الاطلاع على مشروع القرار والمقدم ضمن البند (١١٤) متابعة مخرجات الالفية لاعتماده في الجمعية العامة ، والذي تقدمت به مجموعة من الدول فانني أجد أن كل ماورد فيه يخدم التعليم في الظروف الطارئة.